

بسم الله الرحمن الرحيم

رقم التبليغ:	٢٠٢١/٣٠ / ٦
بتاريخ:	٢٠٢١/٣٠ / ٦

ملف رقم: ٤٦٢٨/٢/٣٢



جمهورية مصر العربية  
مجلس الدولة  
رئيس الجمعية العمومية لتسمى التقوى والتشريع  
المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

السيد الدكتور/ وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية

تحية طيبة، وبعد

فقد اطلعنا على كتابكم رقم (٦٠٧) المؤرخ ٢٠١٧/٢/٢٢م، بشأن النزاع القائم بين الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي، وأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، بخصوص إلزام الأخيرة سداد قيمة باقي الأعمال المنفذة لصالح الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي بمشروع وحدة المياه المدمجة بأبو إسماعيل، مركز مطويس، محافظة كفر الشيخ.

وحاصل الوقائع - حسبما يبين من الأوراق - أنه بتاريخ ٢٠٠٧/٨/١٦م، تعاقدت الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي مع أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا على تنفيذ مشروع وحدة المياه المدمجة بأبي إسماعيل بمركز مطويس، بطاقة ١٠٠ ال/ث، وتم تنفيذ الأعمال وتسليمها ابتداءً بتاريخ ٢٠١١/٢/٢٠م، إلا أن هناك أعمالاً متبقية لم يتم تنفيذها، فضلاً عن الملاحظات التي ظهرت بعد التسليم الابتدائي وأثناء مدة الضمان، ولم تلتزم أكاديمية البحث العلمي بإنهاء الأعمال المتبقية والملاحظات الموجودة بالمحطة، رغم إنذارها، ونظرًا للحاجة الملحة إلى مياه الشرب، تم مخاطبة الأكاديمية أكثر من مرة لإنهاء الأعمال، ولكن دون جدوى.

وبتاريخ ٢٠١٥/١/٢٧م، وافق رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي على حصر وجرد كافة الملاحظات والأعمال المتبقية وإعادة تقييمها لطرحها على إحدى الشركات



مجلس الدولة  
مركز المعلومات والجمعية العمومية  
لتسمى التقوى والتشريع

تابع الفتوى ملف رقم: ٤٦٢٨/٢/٣٢

(٢)

المتخصصة العاملة في هذا المجال وتنفيذها على حساب الأكاديمية، وبتاريخ ٢٠١٥/٤/٩م خاطب الجهاز التنفيذي لمحافظة كفر الشيخ التابع للهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي، شركة مياه الشرب والصرف الصحي بكفر الشيخ لطرح الأعمال بمعرفتها على أن تقوم الهيئة بسداد قيمة الأعمال خصمًا من مستحقات الأكاديمية. وبتاريخ ٢٠١٥/٦/١٠م ورد كتاب شركة مياه الشرب والصرف الصحي بكفر الشيخ إلى الجهاز التنفيذي للمحافظة متضمنًا المطالبة بمبلغ (٣١٥٢٤٥٥) جنيهًا، قيمة المقايسة الابتدائية لتنفيذ الأعمال المذكورة حتى تتمكن الشركة من الطرح، وبمراجعة الهيئة لمستحقات الأكاديمية لديها تبين أنها بإجمالي مبلغ مقداره (٢٢٧٠٠٠) جنيه، وبتاريخ ٢٠١٦/١/٢٣م وافقت السلطة المختصة بالهيئة على استصدار شيك بمبلغ (٢٢٧٠٠٠) جنيه لشركة مياه الشرب والصرف الصحي بكفر الشيخ لطرح الأعمال المذكورة بمعرفتها وموافاة الهيئة بقيمة العطاء الذي تم الترسية عليه لاستخراج الشيك المطلوب وذلك على حساب الأكاديمية. وبتاريخ ٢٠١٦/١١/٨م ورد إلى الجهاز التنفيذي لمشروعات محافظة كفر الشيخ كتاب شركة مياه الشرب والصرف الصحي بكفر الشيخ متضمنًا أن أقل العطاءات المقدمة بإجمالي مبلغ (٢,٩١٦,٧٠٥) جنيهات، وطلب الجهاز الموافقة على قيام الهيئة باستصدار شيك بذلك المبلغ، وإذ لم تستجب الأكاديمية وتقااست عن تنفيذ وإصلاح ملاحظات محضر التسليم الابتدائي والأعمال المتبقية، الأمر الذي حدا بكم إلى عرض النزاع المائل على الجمعية العمومية.

وقد سبق عرض النزاع على الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة في ٢٥ من ديسمبر عام ٢٠١٩م الموافق ٢٨ من ربيع الآخر عام ١٤٤١هـ، وانتهت إلى تكليف طرفي النزاع بتشكيل لجنة برئاسة مدير عام مديرية الإسكان بكفر الشيخ، وعضوية اثنين من مهندسي التنفيذ بالمديرية، واثنين من المحاسبين بالمديرية المالية بمحافظة كفر الشيخ، وممثلي طرفي النزاع، تكون مهمتها الانتقال ومعاينة محطة المياه بناحية أبي إسماعيل مركز مطوبس محافظة كفر الشيخ محل النزاع، لتحديد الملاحظات والعيوب الواردة بمحضر التسليم المؤرخ ٢٠١١/٢/٢٠ ومدى صحتها، وتحديد



تابع الفتوى ملف رقم: ٤٦٢٨/٢/٣٢

(٣)

الأعمال المتبقية التي لم يتم تنفيذها من الأعمال محل التعاقد، وهل هي ذات الأعمال التي تم طرحها من عدمه، وتحديد قيمة الأعمال التي تم طرحها ولم تكن ضمن الأعمال المتعاقد عليها إن وجدت، وبيان أسباب التأخير في سحب الأعمال من عام ٢٠١١ حتى عام ٢٠١٥، وبيان تكلفة الملاحظات والأعمال المتبقية وقت التسليم المؤرخ ٢٠١١/٢/٢٠ وبصفة عامة تحقيق عناصر النزاع بين الطرفين، وكذلك بيان كافة المبالغ المالية المستحقة لصالح الأكاديمية في ذمة المحافظة إن وجدت، وأساسها، وأساس التزام الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي بسداد قيمة فروق الأسعار لصالح الأكاديمية، ولجنة إبداء ما تراه من ملاحظات، على أن تودع تقريرها مرفقاً به محاضر أعمالها وجميع الأوراق التي بُنيت عليها نتيجة هذا التقرير لدى الجهة عارضة النزاع التي تلتزم بتقديمه إلى الجمعية العمومية قبل انعقاد جلسة ٢٠٢٠/٣/١١م، وذلك على النحو المبين بأسباب تبليغها المشار إليه.

ونفيد أن النزاع عرض على الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة في ١٠ من فبراير عام ٢٠٢١م الموافق ٢٨ من جمادى الآخرة عام ١٤٤٢هـ، فاستعرضت ما جرى به إفتاؤها من أن نكول الجهة الإدارية طالبة الرأي أو عرض النزاع عن تزويد جهة الفتوى المختصة بما طلبته من بيانات ضرورية لإبداء الرأي في الموضوع، أو الفصل في النزاع، رغم حثها على ذلك أكثر من مرة، إنما ينبئ عن عدولها عن طلب الرأي، أو طلب عرض النزاع على الجمعية العمومية، مما يُوجب حفظ الطلب.

وترتيباً على ما تقدم، ولما كانت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع قد انتهت بجلستها المعقودة في ٢٥ من ديسمبر سنة ٢٠١٩م إلى تكليف طرفي النزاع بتشكيل اللجنة المشار إليها قبل انعقاد جلسة ٢٠٢٠/٣/١١م، وتفاعست وزارة الإسكان عن تنفيذ تكليف الجمعية الوارد بالتبليغ المصدر بتاريخ ٢٠٢٠/١/٥م، وظلت متعاسرة رغم استنهاضها بكتابي رئيس المكتب الفني رقمي (٧٤٢) و(١١٧٤) المؤرخين ٢٠٢٠/٤/٨م و٢٠٢٠/٦/١٦م؛ بضرورة موافاة الجمعية بما انتهت إليه لجنة الخبرة، وفي حالة عدم إنهاء أعمالها بيان سبب ذلك، خلال شهر، وفي حالة عدم الرد يُعد ذلك عدولاً



تابع الفتوى ملف رقم: ٤٦٢٨/٢/٣٢

(٤)

عن طلب عرض النزاع، فأفاد السيد مساعد الوزير المشرف على مكتبه بتاريخ ٢٨/٦/٢٠٢٠م ردًا على مخاطبتي رئيس المكتب الفني، بأنه تم مخاطبة السيد محافظ كفر الشيخ في ٢٦/٤/٢٠٢٠م، وذلك لتنفيذ قرار الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع المشار إليه آنفاً، وإذ استخلصت الجمعية مما سلف أن قعود وزارة الإسكان عن تنفيذ تكليف الجمعية على نحو جدّي، ينبئ عن العدول عن طلب عرض النزاع، مما يتعين معه حفظه، دون أن يغلّ ذلك يد جهة الإدارة عن مُعاودة عرض النزاع مستقبلاً في ضوء ما يتراءى لها في حينه.

**لذلك**

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع إلى حفظ النزاع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريراً في: ٢٠٢١/ ٣ / ٦

رئيس  
الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع

المستشار/  
يسرى هاشم سليمان الشيخ  
النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

